

هبوط أعداد منصات الحفر دليل انخفاض إنتاج النفط الأميركي

سنغافورة - رويترز: قال محللون في جولدمان ساكس أمس إن انخفاض أعداد منصات الحفر في الولايات المتحدة يشير إلى تراجع إنتاج النفط الأميركي في الربع الثاني. وتكرت شركة بيكر هيرز للخدمات النفطية أن عدد المنصات العاملة في الولايات المتحدة انخفض بواقع 56 منصة الأسبوع الماضي إلى 866 منصة. وقال المحللون في جولدمان ساكس في تقرير «يشير العدد الحالي لمنصات الحفر إلى تراجع طفيف للإنتاج الأميركي في الربع الثاني». ونزلت أسعار النفط أمس وهبط الخام الأميركي نحو 3% ليُنزل لأقل مستوى له في ستة أعوام عند 43,57 دولارا للبرميل متأثراً بقوة الدولار وتراجع طاقة التخزين الفائضة عالمياً.

بحث المواد المفترض إدخالها بقانون الشركات الجديد المدعج: نتعاون مع صندوق النقد لتطبيق ضريبة الشركات

في ظل سعي الوزارة إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني وبحث اعتماد تصميم نظام ضريبي لتنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية.

وأوضح أنه «تم شرح قانون الشركات الحالي للوفد الزائر وكيفية تعامل القانون مع موضوع الضريبة على الشركات ليكون هناك تصور واضح للوفد الزائر قبل كتابة تقريره الأولي الذي سيقدم لوزارة المالية باعتبارها المعنية بالضريبة وإجراءاتها».

وبيّن أن صندوق النقد الدولي مرتبط منذ سنوات مع الكويت كمستشار لكثير من المشاريع الحكومية والخطة التنموية «وحضور الوفد الزائر اليوم لوزارة التجارة يأتي لمناقشة موضوع الضريبة على الشركات بناء على توصية وزارة المالية في هذا الشأن».

يذكر أن وفد صندوق النقد الدولي الزائر معني بدراسة الإصلاح الضريبي بدولة الكويت ومكلف من قبل وزارة المالية وضع إطار مؤسسي لمراجعة السياسات الضريبية

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج أمس إن الكويت تتعاون مع صندوق النقد الدولي ليبحث آلية تطبيق الضريبة على الشركات.

وأضاف المدعج في تصريح لـ «كونا» عقب اجتماعه مع وفد صندوق النقد الدولي الزائر أمس أنه تم خلال الاجتماع استعراض أهم البنود الواردة في قانون الشركات الجديد، موضحاً أن الصندوق يعتزم عمل تقرير أولي عن كيفية تطبيق الضريبة على الشركات العاملة في الكويت.

وذكر أن الوفد استطلع رأي الوزارة في بعض مواد قانون الشركات الجديد وكيفية إدخال بعض المواد الجديدة المتعلقة بالضرائب على الشركات الكويتية والشركات الأجنبية العاملة في الكويت.



د.عبدالمحسن المدعج

المؤشرات الرئيسية تفقد مكانتها منذ بداية العام نزيف البورصات الخليجية



المستثمرون في البورصة الكويتية أمام تراجع متواصل للأسهم والسيولة

الماضين.

كانت إغلاقات الأسواق الخليجية أمس على ما يلي:

- تقلصت مكاسب السوق السعودي بسبب خسائر أمس بنسبة 1,2% إلى نحو 14% منذ بداية العام، ويعتبر السوق السعودي صاحب أفضل أداء بين أسواق الأسهم الخليجية في 2015. إذ بلغت مكاسبه حتى جلسة أول من أمس إلى 15,5%.
- وأصل سوق دبي تراجعته القوية بنسبة 2,6%، ليصل إجمالي خسائر السوق منذ بداية العام الحالي 6,9%.
- تراجع سوق أبوظبي بنسبة 1,4% لتصل خسائر مؤشر السوق في 2015 إلى 3,6%.
- انخفض مؤشر سوق قطر المالي بنسبة 1,7% أمس ليصل إجمالي الخسائر للعام الحالي 4,3%.
- خسر سوق مسقط 0,7% ليرتفع حجم الخسائر منذ بداية العام إلى 1,4%.
- تقلصت مكاسب سوق البحرين في جلسة أمس بنسبة 0,5% ليحافظ السوق على مكاسب تحققت منذ بداية العام بنسبة 3%.

شريف حمدي

تراجع جماعي أصاب مؤشرات أسواق المال الخليجية في جلسة تعاملات أمس، متأثرة بعودة أسعار النفط لانخفاض بالسوق العالمي، وجاءت هذه التراجعات لتعمق خسائر أغلب الأسواق التي يسيطر عليها اللون الأحمر خلال تعاملات 2015، ومحلياً واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجع أداء مؤشرات على وقع عمليات بيع لأغلب الأسهم رغم أن السوق يشهد حالياً فترة الإفصاحات عن النتائج المالية، وخسر المؤشر السعري للسوق الكويتي أمس 0,4% ليصل إجمالي الخسائر منذ بداية العام إلى 1,8%، وفي الوقت ذاته تقلصت مكاسب المؤشرات الوزنية التي تحققت منذ بداية العام على وقع نشاط ملحوظ لعدد من الأسهم القيادية ذات التوزيعات النقدية الجيدة، إلا أن أداء هذه الأسهم جنح للهبوط، وبادت مكاسب «كويت 15» 1,3% بعد أن كانت 5% في 2015 قبل أسبوعين، كما أن مكاسب «الوطني» أصبحت أقل من 1% بعد أن كانت قريبة من 4% في فترة الأسبوعين

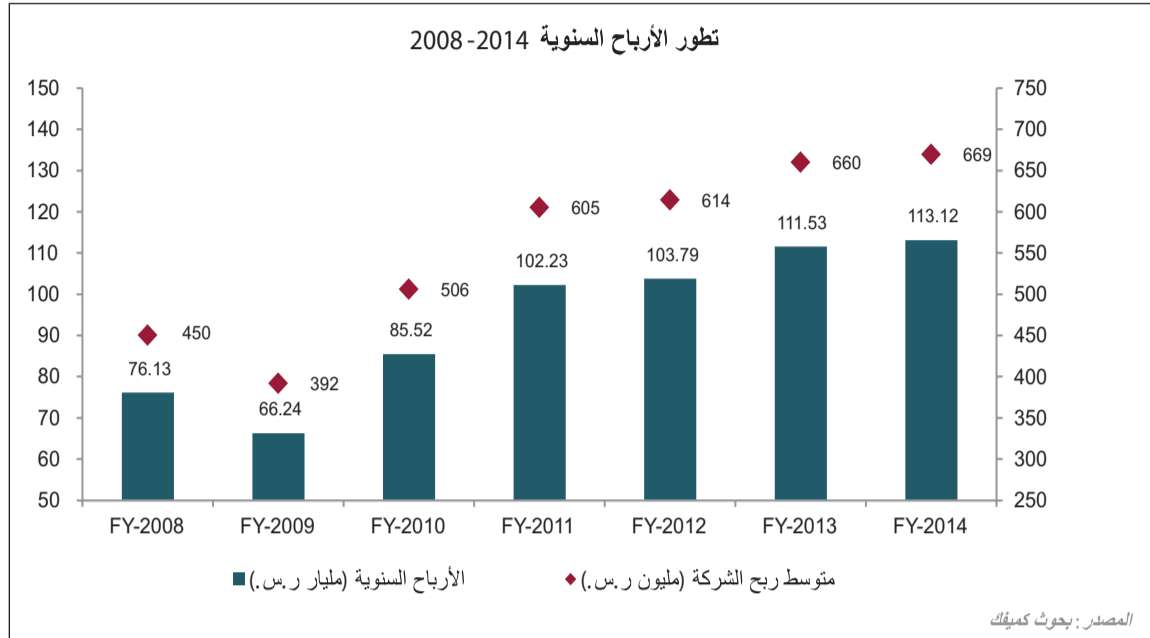
«تمويل خليج» يتراجع بالحد الأدنى بعد عودته للتداول أمس

أوضحت شركة بيت التمويل الخليجي (تمويل خليج) على موقع البورصة الإلكترونية أمس بشأن جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة والمتضمن اقتراحاً يقضي بتخفيض رأس المال، وبالإشارة إلى المقابلة التي تمت مع رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي وتم نشرها في عدد من الصحف، أوضح بيت التمويل الخليجي الحقائق التالية للمساهمين والأسواق:

- 1 - لن يؤثر إطفاء الخسائر المترتبة المقترح على صافي حقوق المساهمين بالشركة، حيث يقضي المقترح بدمج عدد من الأسهم لإطفاء الخسائر المترتبة كما في 28 فبراير 2015، وعليه نعتقد أنه لن تكون له أي آثار سلبية على سعر السهم.
- 2 - عملية إطفاء الخسائر المترتبة تعد إجراءً محاسيبياً يمكن من خلاله البنك من توزيع أرباح في المستقبل، كما يمكن البنك من عملية التوزيعات من دون أي قيود من الناحية القانونية.
- 3 - يهدف المقترح الخاص الذي يقضي بإشراء البنك لكسائر كخيار استراتيجي، وذلك بعد محاولة لخفض القيمة الاسمية للسهم دون 100 فلس، «غير أن قانون الشركات يحدد الحد الأدنى للسهم بـ 100 فلس، فاتجهنا نحو فكرة دمج الأسهم»، وأن تنفيذ قرار إطفاء الخسائر متوقع أن تناشئه الجمعية العمومية في الاجتماع المزمع عقده بتاريخ 29 مارس الجاري.

تصعد قطاع المصارف والخدمات المالية قطاعات السوق لجهة حجم الأرباح السنوية محققاً خلال العام 2014 أرباحاً إجمالية بلغت 41,60 مليار ريال سعودي مقارنة مع 37,76 مليار ريال سعودي خلال العام السابق، بنمو نسبيته 10,2%. وهذا وقد شكلت نتائج البنكين الأكبر قطاعاً من حيث القيمة الرأسمالية السوقية، البنك الأهلي التجاري وبنك الراجحي، دعماً أساسياً للقطاع، إذ استحوذوا معاً على نسبة 37,6% من إجمالي أرباح القطاع. أما أعلى صعيد إجمالي أرباح السوق، استحوذ قطاع المصارف والخدمات المالية على النسبة الكبرى مسجلاً 36,8%.

«كميفك»: قطاع البتروكيماويات الأكثر تضرراً هبوط النفط يخفض نمو أرباح الشركات السعودية لـ 2%



المصدر: بحث كميفك

الاحتلال المركز الثالث من حيث حجم الأرباح، إذ بلغت أرباحه الإجمالية 9,21 مليارات ريال سعودي ليستحوذ على 8,1% من إجمالي أرباح السوق. وقد سجل القطاع تراجعاً في نسبة أرباحه السنوية بلغت 36,5% متأثراً بالخسائر التي منيت بها شركة اتحاد اتصالات خلال العام المالي 2014 حيث بلغت 913,43 مليون ريال سعودي. من ناحية أخرى، تفوقت خسائر شركة نماء للكيماويات خلال العام المالي 2014 إذ وصلت إلى 112,48 مليون ريال سعودي بعد أن حققت خسائر قيمتها 44,32 مليون ريال سعودي خلال العام المالي 2013.

وتمكن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي يتألف من 4 شركات ثلاثة منها فقط أعلنت عن نتائجها السنوية للعام 2014، من

هبوط أسعار النفط، إذ شهدت أسهم شركات قطاع الصناعات البتروكيماوية تراجعاً ملحوظاً في أداؤها خاصة في الربع الأخير من العام 2014. إلى ذلك، تقلصت الأرباح التي سجلها قطاع الصناعات البتروكيماوية بنسبة بسيطة بلغت 1,5% خلال العام المالي 2014 مقارنة مع العام 2013. وعلى الرغم من تراجع أرباح الإبراج للقطاعات الستة الباقية، هذا وقد استحوذت ثلاثة قطاعات هي المصارف والخدمات المالية، الصناعات البتروكيماوية والاتصالات وتقنية المعلومات على نسبة 75,4% من إجمالي أرباح السوق إذ بلغ مجموع أرباح هذه القطاعات مجتمعة نحو 85,24 مليار ر.س.

3 قطاعات استحوذت على 75% من أرباح السوق



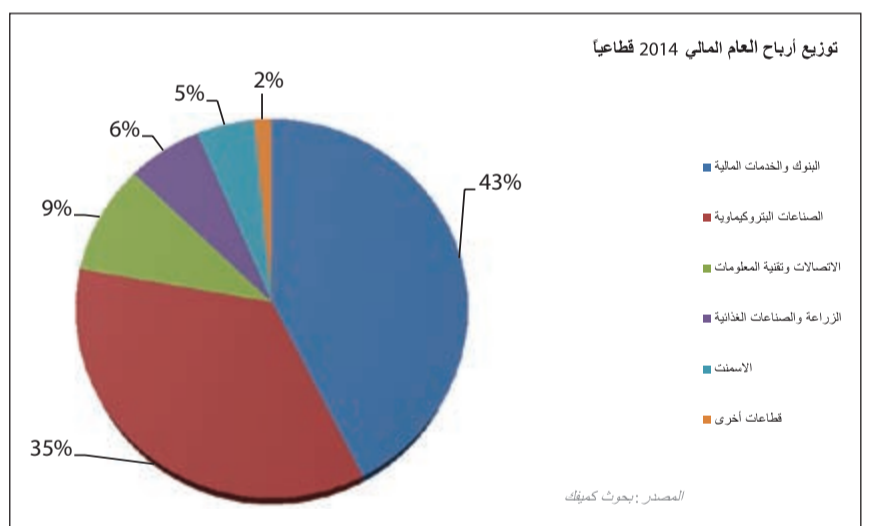
حلت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) النتائج المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية للعام 2014، حيث قالت إن الانخفاض في النفط أثر بشكل كبير على السوق السعودية. وقد بلغ عدد الشركات المعلنة عن نتائجها المالية 163 شركة من أصل 169 شركة مدرجة في السوق. وحققت تلك الشركات أرباحاً إجمالية بقيمة 113,12 مليار ريال سعودي (نحو 9 مليارات دينار) عن السنة المالية 2014، مقارنة بـ 111,02 مليار ريال سعودي بارتفاع نسبته 1,9%. وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت تحسناً في أرباحها 103 شركات، بينما بلغ عدد الشركات التي تراجع نتاجها خلال العام مقارنة بالعام السابق 60 شركة. وتحوّلت 12 شركة من الخسائر إلى تحقيق الأرباح، في حين تكبدت 6 شركات خسائر خلال العام 2014 بعد أن كانت قد حققت أرباحاً في العام السابق.

على صعيد قطاعات السوق، سجلت 9 قطاعات من أصل 15 قطاعاً نمواً في إجمالي أرباح شركاتها المعلنة فيما تراجعت أرباح الإبراج الإجمالية للقطاعات الستة الباقية، هذا وقد استحوذت ثلاثة قطاعات هي المصارف والخدمات المالية، الصناعات البتروكيماوية والاتصالات وتقنية المعلومات على نسبة 75,4% من إجمالي أرباح السوق إذ بلغ مجموع أرباح هذه القطاعات مجتمعة نحو 85,24 مليار ر.س.

قطاع الصناعات البتروكيماوية وهو المتضرر الأكبر

10% نمو البنوك

تصدر قطاع المصارف والخدمات المالية قطاعات السوق لجهة حجم الأرباح السنوية محققاً خلال العام 2014 أرباحاً إجمالية بلغت 41,60 مليار ريال سعودي مقارنة مع 37,76 مليار ريال سعودي خلال العام السابق، بنمو نسبيته 10,2%. وهذا وقد شكلت نتائج البنكين الأكبر قطاعاً من حيث القيمة الرأسمالية السوقية، البنك الأهلي التجاري وبنك الراجحي، دعماً أساسياً للقطاع، إذ استحوذوا معاً على نسبة 37,6% من إجمالي أرباح القطاع. أما أعلى صعيد إجمالي أرباح السوق، استحوذ قطاع المصارف والخدمات المالية على النسبة الكبرى مسجلاً 36,8%.



المصدر: بحث كميفك

الإمارات أصبحت أكثر جاذبية لهم من سويسرا المليونيرات تهاجر مثل الطيور

مدحت فاخوري

يشهد العالم هجرة لأصحاب المليونيرات، حيث شهدت الصين هجرة أكثر من 76 ألف مليونير صيني إلى بلدان أخرى أو سعيهم لاكتسابهم جنسيات بلدان أخرى خلال الـ 10 سنوات الاخيرة حتى 2013، ذلك وسط توسعات شركاتهم في تلك البلدان، وفقاً لبلومبيرغ.

وجاءت استراليا من بين الوجهات الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمهاجرين من المليونيرات الصينيين وفقاً لبيانات جمعيتها مؤسسة Fragomen LLP للأعمال القانونية، حيث استأثرت الجنسية الصينية بأكثر من 90 من طلبات التأشيرة من أجل الاستثمار خلال العامين الماضيين حتى نهاية يناير الماضي لتمثل نحو 1384 مليونيراً صينياً. كما أنهم متلوا غالبية طلبات التأشيرة ذات الشريحة المرتفعة لأغراض الاستثمار لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقال ليام بيلي رئيس قسم الأبحاث في آي تي فرانك أنه بالطبع هناك رغبة من



المليونيرات يتجهون للإمارات أكثر من سويسرا

76 ألف مليونير صيني هاجروا خلال 10 سنوات الماضية

لندن الأكثر جاذبية لهم تلتها سنغافورة ثم الولايات المتحدة



أثرياء الصين للانتقال، كونهم يحاولون أن يكونوا لاعبين عالميين، لذلك فهم بحاجة إلى أن تكون لهم بصمة في العواصم التجارية والمراكز العالمية مثل لندن ونيويورك وولوس أنجيليس، وقال إن هذا هو شيء إيجابي لقطاع الأعمال لا بأس به. وتقدم أكثر من 300 مستثمر صيني يطلب تأشيرة إلى المملكة المتحدة من الفئة 1، خلال الأشهر التسعة الماضية، حيث تتطلب هذه النوعية من

التأشيرة أن يكون لدى المتقدم لها استثمارات في أصول بريطانية لا تقل قيمتها عن 2 مليون جنيه استرليني (3 ملايين دولار)، فيما كان أكثر من 160 من أصحاب هذه الطلبات من أصل 703 من روسيا، وفقاً للتقرير. ومليونيراتها حيث بلغ عدد المليونيرات من أصول هندية الذين تقدموا لنفس التأشيرات 43,4 ألفاً من أجل الحصول على حق المواطنة في الخارج،

وجاءت روسيا في المرتبة الخامسة بـ 14 ألف مليونير مهاجر. وأشار التقرير إلى أن أكثر من 114 ألفاً من أصحاب الملايين في العالم انتقلوا إلى المملكة المتحدة خلال هذه الفترة، مما يجعلها الوجهة الأكثر شعبية، وتلتها سنغافورة بـ 45 ألف مليونير لتحل في المرتبة الثانية، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بـ 42,4 ألف مليونير مهاجر. وقال التقرير أن معدل زيادة الشفافية المصرفية بسويسرا جعلها أقل جاذبية لأصحاب الثروات المنقولة، فيما أيضاً تشهد هجرة بعض من هاجروا إليها في السابق من أصحاب الملايين إلى سنغافورة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، وفقاً للتقرير.

وقال التقرير «إن هناك عدداً صغيراً ولكنه متزايد من المشتركين المحتملين الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى أسواق الأصول الأجنبية» بسبب لوائح جديدة وزيادة البيانات الضريبية جراء اتفاقيات تبادل المعلومات بين الحكومات.